

اثر التعليم والتدريب المهني في تمكين الشباب اقتصاديا بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالبة/

سامية محمد عبداللطيف

فهرس المحتويات

3	مقدمة:
6	مشكلة الدراسة:
9	أهمية الدراسة:
10	أهداف الدراسة:
11	تساؤلات الدراسة:
12	فروض الدراسة:
13	الدراسات السابقة:
14	الفجوة البحثية:
15	المنطلقات النظرية للدراسة:
16	المنهجية وطرق البحث:
16	مجتمع وعينة الدراسة:
16	أداة الدراسة:
16	أساليب التحليل الإحصائي:
16	خامساً: حدود الدراسة:
18	المراجع:

المقدمة:

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث أصبحت تركز بصورة متزايدة على الاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره المحرك الأساسي للإنتاج والابتكار وتحقيق النمو المستدام. ولم يعد امتلاك الموارد الطبيعية أو المالية وحده كافياً لتحقيق التنمية، بل أصبح العنصر البشري المؤهل علمياً ومهنياً هو الركيزة الرئيسة في بناء الاقتصادات الوطنية وتعزيز قدرتها على المنافسة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التقنية المتسارعة. ومن هذا المنطلق، اتجهت العديد من الدول إلى إعادة هيكلة نظمها التعليمية والتدريبية بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل، ويضمن إعداد كوادر وطنية تمتلك المعارف والمهارات والكفايات اللازمة للمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعل التعليم والتدريب المهني أحد أهم الأدوات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ورفع كفاءة الموارد البشرية (الحميدي، 2023).

ويعد التعليم والتدريب المهني من أهم المسارات التعليمية التي تسهم في إعداد القوى العاملة المؤهلة، حيث يركز على تنمية المهارات التطبيقية والخبرات العملية التي يحتاج إليها سوق العمل بصورة مباشرة، بما يساهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يساعد هذا النوع من التعليم على رفع إنتاجية العاملين، وتحسين فرصهم في الحصول على وظائف مستقرة، وزيادة قدرتهم على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والمهنية المتسارعة، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على مستويات التشغيل والإنتاج والدخل، ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني بصورة عامة (العتيبي، 2022).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاستثمار في التعليم المهني يمثل أحد أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، إذ يسهم في تحسين المهارات الفنية والتقنية للأفراد، ويزيد من قدرتهم على المنافسة في سوق العمل، كما يعزز من فرص الابتكار وريادة الأعمال، ويساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توفير عمالة وطنية مؤهلة تستطيع تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية بكفاءة عالية. كما تؤكد العديد من الدراسات أن الدول التي أولت اهتمامًا كبيرًا بالتعليم والتدريب المهني حققت معدلات مرتفعة في التوظيف والإنتاجية، وانخفضت لديها نسب البطالة، ولا سيما بين فئة الشباب، باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على اكتساب المهارات والتكيف مع متطلبات الاقتصاد الحديث (بوخضرة، 2021).

وفي المملكة العربية السعودية، شهد قطاع التعليم والتدريب المهني خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا، مدفوعًا بالتوجهات الإستراتيجية التي تبنتها الدولة في إطار التحول الوطني ورؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي أكدت على أهمية تنمية رأس المال البشري، ورفع كفاءة مخرجات التعليم، وتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، ودعم برامج التدريب والتأهيل المهني، بما يسهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الكفاءات الوطنية أكثر من اعتماده على الموارد التقليدية. وقد انعكس هذا التوجه في التوسع في برامج التدريب التقني والمهني، وإنشاء العديد من المبادرات الهادفة إلى تأهيل الشباب وإكسابهم المهارات المطلوبة في القطاعات الاقتصادية الواعدة (الغامدي، 2024).

كما أولت الجهات الحكومية المختصة، وعلى رأسها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، اهتمامًا كبيرًا بتطوير منظومة التدريب المهني، من خلال تحديث البرامج التدريبية، وإدخال

التخصصات الحديثة، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص، وربط البرامج التدريبية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، بما يعزز من فرص توظيف الخريجين ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية. وأسهمت هذه الجهود في زيادة الإقبال على برامج التدريب المهني، ورفع مستوى جودة المخرجات، وتعزيز مساهمة الكوادر الوطنية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2023).

ويحظى تمكين الشباب اقتصاديًا بأهمية خاصة في السياسات التنموية الحديثة، إذ يمثل الشباب النسبة الأكبر من القوى العاملة المستقبلية، كما أنهم الأكثر قدرة على التفاعل مع التقنيات الحديثة، واستيعاب متطلبات الاقتصاد الرقمي، والمشاركة في ريادة الأعمال والابتكار. ويقصد بالتمكين الاقتصادي للشباب توفير الإمكانات والفرص التي تمكنهم من الحصول على عمل لائق، أو إنشاء مشاريعهم الخاصة، أو تحسين مستويات دخلهم، بما يسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز مشاركتهم في التنمية الوطنية. ويتطلب تحقيق هذا التمكين توفير تعليم نوعي وتدريب مهني فعال يواكب احتياجات سوق العمل ويعزز من فرص التشغيل والإنتاج (الزهراني، 2023).

وتشير العديد من الدراسات العربية إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتدريب المهني ومستوى التمكين الاقتصادي للشباب، حيث يسهم التدريب المهني في تنمية المهارات الفنية والرقمية، وتحسين فرص التوظيف، ورفع مستويات الأجور، وزيادة الإنتاجية، كما يعزز من ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات البطالة والفقر بين الشباب، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تتطلب مهارات متخصصة ومتجددة بصورة مستمرة (الحربي، 2022).

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة في تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني، فإن سوق العمل السعودي ما يزال يشهد تحديات تتعلق بمواءمة بعض مخرجات التعليم مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، والتغير المستمر في المهارات المطلوبة نتيجة التطور التقني والتحول الرقمي، الأمر الذي يستدعي إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تقيس بصورة دقيقة أثر التعليم والتدريب المهني في تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب، وتحديد مدى مساهمة البرامج التدريبية الحالية في تحسين فرص العمل وزيادة الإنتاجية وتعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب السعودي (السبيعي، 2024).

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية وتقنية متسارعة فرضت على الدول إعادة النظر في سياساتها التعليمية والتدريبية، بما يضمن إعداد موارد بشرية قادرة على مواكبة احتياجات سوق العمل المتغيرة. ولم يعد النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية فحسب، وإنما أصبح يعتمد بصورة رئيسة على امتلاك رأس مال بشري مؤهل يمتلك المهارات المهنية والتقنية التي تمكنه من الإنتاج والإبداع والمنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي هذا السياق برز التعليم والتدريب المهني باعتباره أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتعزيز كفاءة القوى العاملة وتحسين معدلات التشغيل والإنتاجية، لما يوفره من مهارات عملية تتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة (العتيبي، 2022).

وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي شهدته برامج التعليم والتدريب المهني في العديد من الدول، فإن العديد من التقارير والدراسات تشير إلى استمرار وجود فجوة بين مخرجات

التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وصعوبة حصولهم على فرص عمل مستقرة تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم. كما أن التطور التقني المتسارع، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، وتغير طبيعة الوظائف، فرضت متطلبات جديدة تتعلق بامتلاك مهارات تقنية ومهنية متجددة، الأمر الذي جعل تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني ضرورة تنموية وليست خيارًا تنمويًا (الحري، 2022).

وفي المملكة العربية السعودية، أولت القيادة اهتمامًا كبيرًا بتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي أكدت على تنمية رأس المال البشري، ورفع كفاءة القوى الوطنية، وزيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل، وخفض معدلات البطالة، وتعزيز التنافسية الاقتصادية. وقد انعكس هذا الاهتمام في إطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تستهدف تطوير التدريب التقني والمهني، وربط البرامج التعليمية باحتياجات القطاعات الاقتصادية، والتوسع في الشراكات مع القطاع الخاص، إلى جانب تحديث المناهج والتخصصات بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني (الغامدي، 2024).

ورغم هذه الجهود، لا تزال بعض التحديات قائمة، ومن أبرزها استمرار وجود تفاوت بين المهارات التي يمتلكها بعض خريجي برامج التدريب المهني والمهارات المطلوبة في سوق العمل، إضافة إلى التغير المستمر في احتياجات القطاعات الاقتصادية نتيجة التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، الأمر الذي يحد من قدرة بعض الشباب على الاندماج السريع في سوق العمل أو الاستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية المتاحة. كما أن اختلاف

مستويات جودة البرامج التدريبية ومدى ارتباطها بالواقع العملي قد يؤثر في حجم العائد الاقتصادي الذي يحققه الشباب بعد الالتحاق بهذه البرامج (السبيعي، 2024).

ومن جانب آخر، يمثل التمكين الاقتصادي للشباب أحد أهم المؤشرات التي تقيس نجاح السياسات التنموية، إذ لا يقتصر مفهومه على توفير فرص العمل فقط، وإنما يمتد ليشمل قدرة الشباب على الحصول على دخل مستدام، وتحقيق الاستقلال المالي، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وتأسيس المشاريع الريادية، وتنمية قدراتهم المهنية بما يعزز مساهمتهم في الاقتصاد الوطني. ويعد التعليم والتدريب المهني من أهم الأدوات التي يمكن أن تحقق هذا النوع من التمكين إذا ما صُممت برامجه وفق احتياجات سوق العمل، وتم تطويرها بصورة مستمرة لتواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية (الزهراني، 2023).

وتشير نتائج العديد من الدراسات العربية إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتدريب المهني ومستوى التمكين الاقتصادي، إلا أن درجة هذه العلاقة تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية، وطبيعة البرامج التدريبية، ومستوى التنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية، ومدى استجابة البرامج التدريبية للتغيرات التي يشهدها سوق العمل. كما تؤكد تلك الدراسات أن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث التطبيقية التي تقيس هذه العلاقة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، خاصة في الدول التي تشهد تحولات اقتصادية واسعة مثل المملكة العربية السعودية (بوخضرة، 2021).

وتبرز أهمية تناول هذه القضية في ظل سعي المملكة إلى زيادة مساهمة الكفاءات الوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعزيز مشاركة الشباب في سوق العمل، وتحقيق

مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية وبرنامج التحول الوطني، حيث يمثل التعليم والتدريب المهني أحد المسارات الرئيسة لتحقيق تلك المستهدفات. إلا أن نجاح هذه البرامج يعتمد على مدى قدرتها على تزويد الشباب بالمهارات التي تتطلبها الوظائف الحالية والمستقبلية، ومدى انعكاس ذلك على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستدعي إجراء دراسات علمية تقيس هذا الأثر بصورة دقيقة.

وانطلاقاً مما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود حاجة علمية إلى التعرف على مدى أثر التعليم والتدريب المهني في تمكين الشباب اقتصادياً بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مستوى إسهام البرامج المهنية في تحسين فرص التوظيف، وتنمية المهارات المهنية، وزيادة فرص العمل الحر وريادة الأعمال، ورفع مستويات الدخل والإنتاجية، بما يسهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030. كما تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التعليم والتدريب المهني والتمكين الاقتصادي للشباب، والكشف عن أبرز التحديات التي قد تحد من فاعلية هذه البرامج، وصولاً إلى تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات التعليمية والتدريبية وتعزيز كفاءة الاستثمار في رأس المال البشري بالمملكة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في أثر التعليم والتدريب المهني في تمكين الشباب اقتصادياً بالمملكة العربية السعودية، في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة، وما توليه المملكة من اهتمام متزايد بتنمية رأس المال البشري باعتباره أحد المحركات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة. كما

تأتي أهمية الدراسة في ضوء التوجهات الوطنية نحو تعزيز كفاءة القوى العاملة الوطنية، وتحسين مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وزيادة مساهمة الشباب في النشاط الاقتصادي بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (الغامدي، 2024).

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني والتمكين الاقتصادي للشباب، حيث لا تزال الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين في البيئة السعودية محدودة مقارنة بأهمية الموضوع. كما تسهم الدراسة في بناء إطار نظري يوضح طبيعة العلاقة بين التعليم والتدريب المهني والتمكين الاقتصادي، وبيان أهم العوامل المؤثرة في نجاح برامج التدريب المهني في تحقيق أهدافها التنموية، الأمر الذي يضفي قيمة علمية يمكن أن يستفيد منها الباحثون في الدراسات المستقبلية (العتيبي، 2022).

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى التعرف على أثر التعليم والتدريب المهني في تمكين الشباب اقتصاديًا بالمملكة العربية السعودية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يأتي:

- (1) التعرف على واقع التعليم والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية.
- (2) بيان مفهوم التمكين الاقتصادي للشباب وأبعاده المختلفة.
- (3) التعرف على أثر التعليم والتدريب المهني في تحسين فرص توظيف الشباب.

- (4) قياس أثر التعليم والتدريب المهني في تنمية المهارات المهنية والإنتاجية للشباب.
- (5) التعرف على أثر التعليم والتدريب المهني في دعم ريادة الأعمال والعمل الحر.
- (6) الكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من إسهام التعليم والتدريب المهني في تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب.
- (7) تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز دور التعليم والتدريب المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر التعليم والتدريب المهني في تمكين الشباب اقتصاديًا بالمملكة العربية السعودية؟
ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- (1) ما واقع التعليم والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية؟
- (2) ما مستوى التمكين الاقتصادي للشباب في المملكة العربية السعودية؟
- (3) ما أثر التعليم والتدريب المهني في تحسين فرص توظيف الشباب؟
- (4) ما أثر التعليم والتدريب المهني في تنمية المهارات المهنية والإنتاجية؟
- (5) ما أثر التعليم والتدريب المهني في تعزيز ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الشباب؟
- (6) ما أبرز التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني في تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب؟

(7) ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم والتدريب المهني بما يعزز التمكين

الاقتصادي للشباب؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيس:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتعليم والتدريب المهني في

تمكين الشباب اقتصاديًا بالمملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم والتدريب المهني في تحسين فرص توظيف الشباب

بالمملكة العربية السعودية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم والتدريب المهني في تنمية المهارات المهنية والإنتاجية

للسباب.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم والتدريب المهني في زيادة فرص العمل الحر وزيادة

الأعمال.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم والتدريب المهني في تحسين مستوى الدخل والاستقرار

الاقتصادي للشباب.

توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين جودة برامج التعليم والتدريب المهني

ومستوى التمكين الاقتصادي للشباب.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

هدفت دراسة العتيبي (2022) بعنوان "دور التعليم والتدريب المهني في تعزيز فرص التوظيف للشباب في المملكة العربية السعودية" إلى التعرف على أثر برامج التعليم والتدريب المهني في رفع قابلية توظيف الشباب السعودي وتمكينهم اقتصاديًا بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت عينة من خريجي الكليات التقنية والمعاهد المهنية في عدد من مناطق المملكة. وأظهرت النتائج أن التعليم والتدريب المهني يساهمان بصورة كبيرة في تنمية المهارات الفنية والمهنية، وزيادة فرص الحصول على وظائف مناسبة، وتحسين مستويات الدخل، كما أوصت الدراسة بتطوير البرامج التدريبية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التدريب والقطاع الخاص.

الدراسة الثانية:

هدفت دراسة الحربي (2021) بعنوان "إسهام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تمكين الشباب السعودي اقتصاديًا" إلى قياس دور برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في إعداد الشباب لسوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وشملت عينة من المتدربين والخريجين في الكليات التقنية بالمملكة. وأشارت النتائج إلى أن برامج التدريب التقني والمهني أسهمت في رفع كفاءة الشباب المهنية، وزيادة فرص التوظيف، وتشجيع العمل الحر وريادة الأعمال، إلا أنها أوصت بضرورة تحديث المناهج التدريبية بشكل مستمر وربطها بالتغيرات المتسارعة في سوق العمل.

الدراسة الثالثة:

هدفت دراسة الشمري (2023) بعنوان "أثر التعليم والتدريب المهني في دعم التنمية الاقتصادية وتمكين الشباب في المملكة العربية السعودية" إلى التعرف على العلاقة بين التعليم والتدريب المهني والتمكين الاقتصادي للشباب السعودي في ظل رؤية المملكة 2030. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت مجموعة من خريجي برامج التدريب المهني وأصحاب الأعمال. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني ومستوى التمكين الاقتصادي للشباب، من خلال زيادة فرص العمل وتحسين المهارات والإنتاجية والدخل. وأوصت الدراسة بتوسيع الاستثمار في برامج التدريب المهني، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير برامج زيادة الأعمال لدعم استدامة التمكين الاقتصادي للشباب.

الفجوة البحثية:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التعليم والتدريب المهني وأهميته في تطوير رأس المال البشري، والدراسات التي تناولت التمكين الاقتصادي للشباب، إلا أن الدراسات التي بحثت العلاقة المباشرة بين التعليم والتدريب المهني والتمكين الاقتصادي للشباب في المملكة العربية السعودية ما تزال محدودة. كما أن معظم الدراسات ركزت على التوظيف أو المهارات المهنية بصورة منفصلة، دون تناول الأبعاد الاقتصادية المختلفة للتمكين، مثل زيادة الدخل، وريادة الأعمال، والاستقلال الاقتصادي؛ الأمر الذي تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة على نظرية رأس المال البشري التي ترى أن الاستثمار في التعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة مهارات الأفراد وكفاءتهم الإنتاجية، مما ينعكس على ارتفاع الإنتاجية والدخل وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما تستند الدراسة إلى نظرية التمكين التي تؤكد أن تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والفرص المناسبة يزيد من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية، والحصول على فرص العمل، وتحقيق الاستقلال المالي والمشاركة في التنمية.

ينطلق هذا البحث من أن التعليم والتدريب المهني يمثلان أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتنمية رأس المال البشري، من خلال تزويد الشباب بالمعارف والمهارات والخبرات العملية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل. ويُعد الاستثمار في التعليم والتدريب المهني ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من دور في رفع كفاءة القوى العاملة، والحد من البطالة، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات الدخل.

كما يستند البحث إلى نظرية رأس المال البشري التي ترى أن الاستثمار في التعليم والتدريب يسهم في تنمية قدرات الأفراد، ويزيد من إنتاجيتهم وفرص حصولهم على وظائف ذات عائد اقتصادي أفضل، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية. كذلك يستند إلى توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي أولت اهتماماً كبيراً بالتعليم والتدريب التقني والمهني، وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل، وتمكين الشباب اقتصادياً، ودعم قيادة الأعمال، ورفع نسبة مشاركة المواطنين في التنمية المستدامة.

المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يسهم في وصف واقع التعليم والتدريب المهني، وتحليل أثره في تمكين الشباب اقتصاديًا بالمملكة العربية السعودية، من خلال جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب السعوديين المستفيدين من برامج التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى عدد من المتدربين والخريجين من المؤسسات التدريبية الحكومية والأهلية بالمملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة

سوف تستخدم الدراسة الاستبانة كأداة رئيسية في البحث.

أساليب التحليل الإحصائي

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وذلك من خلال:

التكرارات والنسب المئوية.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

اختبار (ت) (T-Test).

تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

معامل ارتباط بيرسون.

تحليل الانحدار الخطي؛ لقياس أثر التعليم والتدريب المهني في التمكين الاقتصادي.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: أثر التعليم والتدريب المهني في تمكين الشباب اقتصاديًا.

الحدود البشرية: الشباب السعوديون المستفيدون من برامج التعليم والتدريب المهني.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: تطبق الدراسة خلال العام الدراسي أو العام البحثي 2026م.

المراجع

الحربي، محمد بن عبدالله. (2022). التعليم المهني ودوره في تنمية رأس المال البشري. الرياض: دار جامعة الملك سعود.

الحميدي، خالد. (2023). واقع التعليم والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.

الزهراني، أحمد. (2023). التمكين الاقتصادي للشباب في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة الدراسات الاقتصادية.

السبيعي، عبدالله. (2024). التعليم التقني وعلاقته بمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة العلوم الإدارية.

العتيبي، سعد. (2022). دور التدريب المهني في تحسين فرص التوظيف. مجلة البحوث التربوية.

الغامدي، فهد. (2024). برامج تنمية القدرات البشرية وأثرها في سوق العمل السعودي. مجلة الإدارة والتنمية.

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2023). التقرير السنوي. الرياض.